



Distr.
GENERAL

A/41/491
20 August 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البند ٦٢ من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

مساهمة الوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج
الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة في
خدمة قضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح

مذكرة من الأمين العام

المحتويات

المفحة

٣		أولا - مقدمة
٥		ثانيا - مساهمات الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية
٥		ألف - الوكالة الدولية للطاقة الذرية
٦		باء - منظمة العمل الدولية
٧		جيم - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
٨		دال - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

* A/41/150

المحتويات

المفحة

١٣	هـ - منظمة الصحة العالمية
١٣	واو - منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية
١٣	شالسا - مساهمة المنظمات والبرامج الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة
١٣	ألف - مقر الامم المتحدة
١٣	مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ..
١٣	ادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن
١٤	ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية
١٥	مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية
١٦	ادارة التعاون التقني لغراض التنمية
١٦	باء - برنامج الامم المتحدة للبيئة
١٧	جيم - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
١٨	دال - برنامج الامم المتحدة الانمائي
١٩	هـ - صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية
١٩	واو - معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث

أولا - مقدمة

١ - في الدورة الثامنة والثلاثين اتخذت الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، القرار ١٨٨/٢٨ ياء المعنون "الترتيبات المؤسسية المتعلقة بعملية نزع السلاح" . وفي الفقرة ١ من القرار ، دعت الجمعية العامة الوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة إلى أن تزيد من توسيع مساهمتها ، في مجالات اختصاصها ، في خدمة قضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح .

٢ - وعملا بالفقرة ٣ من هذا القرار ، فإن المعلومات الواردة عن الأنشطة التي اضطلعت بها الوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة قد قدمت إلى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة في الوثيقة A/39/544 . كذلك وردت معلومات ذات صلة بالموضوع في تقرير الأمين العام عن الحملة العالمية لنزع السلاح (A/39/492) وأسبوع نزع السلاح (A/39/493) .

٣ - وفي الدورة التاسعة والثلاثين اتخذت الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ القرار ١٥١/٣٩ هاء المعنون "مساهمات الوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة في خدمة قضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح" . وتؤكد الفقرة ١ من القرار ١٥١/٣٩ هاء ، من جديد ، دعوة الوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة إلى أن تزيد من توسيع نطاق مساهمتها ، في مجالات اختصاصاتها ، في خدمة قضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح . وتوصي الفقرة ٢ بأن ينظر ، أثناء اجتماعات الأمين العام الدورية مع الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة الوارد ذكرهم في الفقرة ٤ من القرار ١٨٨/٢٨ ياء ، في مسألة وضع خطة لتنسيق أنشطة الوكالات المتخصصة في ميدان نزع السلاح . وتوصي الفقرة ٤ من القرار ١٨٨/٢٨ ياء الأمين العام بأن يدرج ، ضمن جدول أعمال اجتماعاته الدورية مع الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة ، بندا يتصل بنزع السلاح يشترك في النظر فيه وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح . وترجو الفقرة ٣ من القرار ١٥١/٣٩ هاء من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين عن تنفيذ هذا القرار .

٤ - وفي الاجتماع الذي عقدته اللجنة التنظيمية التابعة للجنة التنسيق الإدارية يومي ١١ و ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، عينت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) بوصفها الجهاز المسؤول ضمن آلية لجنة التنسيق الإدارية عن النظر في هذا الموضوع .

٥ - وقد ناقشت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) هذا الموضوع في دورتها العادية الثانية المعقودة في الفترة من ١٠ الى ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ . وكان معروضا على اللجنة مذكرة من الامم المتحدة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١/٣٩ هـاء المتعلق بمساهمة الوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة في خدمة قضية الحد من الاسلحة ونزع السلاح .

٦ - وقد لفت وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح النظر ، وهو يقدم المذكرة ، الى مجموعة القضايا المشاركة . وكان مما أشار اليه أن وضع خطة لتنسيق أنشطة الوكالات المتخصصة ، وهو ما أوصت به الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ١٥١/٣٩ هـاء ، مهمة عسيرة ومعقدة نظرا الى نطاق المسائل وتعدد الاساليب الداخلة في خدمة قضية الحد من الاسلحة ونزع السلاح . وقال ان فقرات الديباجة في القرار ١٥١/٣٩ هـاء تشير الى بعض نطاق المسائل المشاركة ، وهي الامن الدولي ونزع السلاح ، ومنع نشوب الحرب ولاسيما الحرب النووية ، والملة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية ، ونزع السلاح والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والملة من تنمية التعاون الاقتصادي الدولي في مختلف الميادين وتحقيق الحد من الاسلحة ونزع السلاح . وأضاف أن هذه المسائل قد تكون هاديا بعض الشيء للوكالات المتخصصة عندما تنظر في كيفية زيادة توسيع مساهمتها والقيام بدور أنشط في مجالات اختصاصها ، حسبما أوصى به القرار ١٥١/٣٩ هـاء . وقد طلب الى الوكالات المتخصصة وسائر المنظمات المعنية مواصلة تقديم معلومات مستكملة عن الأنشطة التي لها تأثير على قضية الحد من الاسلحة ونزع السلاح . ومستعرض الامم المتحدة هذه المعلومات وقد ترغب في الوقت المناسب في أن تعيد طرح المسألة على اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) .

٧ - وفي آذار/مارس ١٩٨٦ كتبت ادارة شؤون نزع السلاح الى جميع الوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة طالبة مساهمتها في التقرير الذي سيقدمه الامين العام الى الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . وفي الدورة العادية الاولى المنعقدة في الفترة من ٢ الى ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، أحاطت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) علما بالتدابير التي اتخذتها ادارة شؤون نزع السلاح تنفيذا للقرار ١٥١/٣٩ هـاء .

٨ - وترد أدناه المساهمات التي تلقتها الادارة من الوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة لتنفيذ القرار ١٥١/٣٩ هـاء . ويلاحظ أن الأنشطة والبرامج التي يغطيها هذا التقرير تضاف الى تلك التي اضطلعت بها ادارة

شؤون نزع السلاح . أما العمل الذي يقوم به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ففي هذا الميدان فتتناوله التقارير السنوية المرفوعة الى الجمعية العامة .

٩ - وسيعرض على الجمعية العامة للنظر ، في دورتها الحادية والأربعين ، تقريران آخران ذوا صلة في هذا المجال : أحدهما عن الحملة العالمية لنزع السلاح والثاني عن اسبوع نزع السلاح (A/41/492) .

ثانيا - مساهمات الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

ألف - الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١٠ - تسهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية اسهاما نشطا في قضية الحد من الاسلحة ونزع السلاح في مجال اختصاصها (انظر المادتين الثانية والثالثة بـ ١ من النظام الاساسي للوكالة) .

١١ - وتواصل الوكالة تنفيذ نظام الضمانات الدولي التابع لها وفقا لمسؤولياتها بموجب معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، ومعاهدة ثلاثيلولكو ، والاتفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف المختلفة الاخرى وفي الوقت الحالي يخضع لضمانات الوكالة حوالي ٩٨ في المائة من المنشآت النووية المعروفة للوكالة خارج الدول الحائزة للأسلحة النووية . وقد أدت أنشطة الضمانات الواسعة النطاق في عام ١٩٨٥ الى اجراء حوالي ٢٠٠٠ عملية تفتيش في حوالي ٥٠٠ منشأة نووية في أكثر من ٥٠ دولة غير حائزة للأسلحة النووية وأربع دول حائزة للأسلحة النووية .

١٢ - ويعتبر التحقق من التزامات منع الانتشار بواسطة ضمانات الوكالة من بين التدابير الهامة لبناء الثقة . وان توفير الضمانات ، من خلال تعزيز الثقة الدولية بأن أنشطة الضمانات لن تخدم إلا الأغراض السلمية للجنة ، سوف يساعد على تخفيف حدة التوتر الذي قد ينشأ لولا ذلك . وفي نفس الوقت اكتسبت الوكالة ، من خلال أنشطة الضمانات التي تطلق بها ، خبرة ثمينة في أساليب اجراء التحقق الموقعي بصورة منهجية . وحيثما كانت هذه الخبرة ذات علاقة مباشرة بالموضوع ، فانها قد تعود بالفائدة فيما يتعلق باتفاقات الحد من الاسلحة التي تعقد في المستقبل .

١٣ - وتستضيف الوكالة في كل سنة برنامج الأمم المتحدة للزمالات المتملة بنزع السلاح في فيينا ، الذي يعقد لعدة أيام تلقى فيها المحاضرات ويتم فيها تبادل المعلومات . كما تسهم الوكالة في التحضير للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية .

١٤ - ونظرا للولاية المحددة للوكالة ، فإنه لا يوجد في الواقع إلا مجال محدود للتنسيق مع المنظمات الأخرى . وإن امكانية توسيع نطاق أنشطة الوكالة في مجال تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وحماية هذه الأنشطة ، وذلك من خلال تطبيق الضمانات على أنشطة سلمية إضافية في الدول الحائزة للأسلحة النووية مثلا ، تتوقف غالبا على الموارد الإضافية التي تقدمها الدول الأعضاء و/أو المنظمات الأخرى .

باء - منظمة العمل الدولية

١٥ - في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، تناول برنامج بحوث منظمة العمل الدولية القضيتين التاليتين : تحويل القوى العاملة المستخدمة للأغراض العسكرية ؛ والاثار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على إعادة تخصيص الموارد التي استخدمت سابقا للأغراض العسكرية للبلدان النامية . وأدت البحوث الى دراسة خمسة مواضيع : (١) استعراض الخبرة المكتسبة من تحويل القوى العاملة المستخدمة في الصناعات المتملة بالدفاع الى الاعمال في الصناعات المدنية ؛ (٢) استعراض المعلومات المتملة بمستويات الانتاجية المقارنة في الصناعات المدنية المتملة بالدفاع وما شاكل ذلك بوجه عام من فروع هذه الصناعة ؛ (٣) تحليل احتياجات التدريب المحتملة في عملية تكيف القوى العاملة لدى الانتقال من صناعات الدفاع الى الصناعات المدنية ؛ (٤) استعراض الدراسات الوطنية التي تقيس العلاقة بين نفقات الدفاع والعمالة ؛ (٥) اجراء تقييم بواسطة علم الاقتصاد الرياضي للآثار التي تترتب على العمالة ، في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء ، من جراء تخفيض نفقات الدفاع وزيادة تدفقات المعونة .

١٦ - وللفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، اقترح أن تتناول البحوث التي تجريها منظمة العمل الدولية بشكل أكثر تفصيلا قضية إعادة التحويل من أجل مساعدة الحكومات والعمال وأصحاب العمل في مجال التخطيط للتغلب على المشاكل المحتملة . وتركز الاعمال على التحويل في مناطق محددة داخل البلدان . وسيتم اختيار المناطق ذات العمالة الشديدة الكثافة التي تتعلق بالدفاع في عدد من البلدان وستتم دراسة الصفات المهنية للعمال المعنيين ومهاراتهم . ويجري استعراض لإمكانيات تحسين فرص العمالة البديلة للعمال

الذين يفصلون من عملهم من ذوي الصفات المهنية والمهارات المماثلة . كما ستدرس أمثلة للقوى العاملة التي خفضت مؤخرًا في المؤسسات التجارية والمنشآت المتعلقة بالدفاع والتاريخ الوظيفي للعمال المتأثرين من جراء ذلك . وهكذا سيتم تحديد فئات القوى العاملة وأنواع المؤسسات التجارية والمناطق الجغرافية التي قد تكون مشاكل التحويل فيها أكثر خطورة .

١٧ - وما برحت منظمة العمل الدولية تقدم المساعدة لإعداد المادة الأساسية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية .

جيم - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١٨ - بموجب الولاية الدستورية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ، تحاول هذه المنظمة جاهدة تعزيز الرفاه العام للأمم من خلال دعم الإجراءات الرامية بوجه خاص إلى دفع مستويات التغذية ومستويات المعيشة للسكان وتحسين أوضاع السكان الريفيين ، للإسهام بذلك في إنماء الاقتصاد العالمي وتأمين حماية الانسانية من الجوع . وترتبط هذه الأهداف بشكل وطيد بالسلم ونزع السلاح .

١٩ - وفي عالم اليوم ، فإنه على الرغم من النقص الشديد في الموارد المكرمة لمكافحة الفقر وتخفيف معاناة الانسان من الجوع وموء التغذية والكوارث ، ما فتئ الإنفاق على التسلح يزداد بسرعة شديدة . وبما أن سباق التسلح يتطلب مدخلات كبيرة من الموارد البشرية والمادية - فلن تؤدي زيادة الأسلحة إلا إلى نضوب الموارد المخصصة للتنمية . ولهذا ، تولي الفاو اهتماما فائقا لتخفيض الإنفاق على التسلح لكي يتاح الإفراج عن الموارد لصالح الجهود الانمائية بوجه عام ، والتنمية الزراعية بوجه خاص . وحيث أن الفاو تدرك الصلة الوثيقة بين التنمية من جانب والسلم ونزع السلاح من جانب آخر ، فإنها تواصل الإسهام ، في حدود ولايتها ، في قضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح بموجب أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

٢٠ - وتقوم الفاو بنشر المعلومات ، بالشكل وفي الوقت الممكنين ، بشأن الآثار المأساوية لسباق التسلح والصلة بين نزع السلاح والتنمية . ولا يزال المدير العام للفاو ، في بياناته الرئيسية التي تتعلق بالسياسة ، يوجه العناية لما يترتب على سباق التسلح من آثار مرعبة على الجهود الانمائية بوجه خاص . وفي البيان الذي ألقاه المدير العام أمام مؤتمر الفاو في روما في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، قال :

"واذا ما أريد للجنس البشري البقاء ، فقد حان الوقت بالتأكيد لوقف التنافس في تبديد الموارد على الأسلحة . ان العلة لا تكمن فقط في الشعوب الأكثر شراء . فما هي نسبة الديون الخارجية للبلدان النامية التي تنفق على الأسلحة ؟ إن الانسانية تفكر نفسها لبناء المحرقة التي سوف تتردى فيها" .

٣١ - وتحتفل الفاو بيوم الاغذية العالمي في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر من كل سنة لتوعية الرأي العام بمشكلة الاغذية التي تواجه العالم اليوم ولتعبئته لحل مشاكل الجوع . وفي عام ١٩٨٦ ، اختير موضوع "الاغذية والتنمية لاغراض السلم" بوصفه المصلحة بين يوم الاغذية العالمي والسنة الدولية للسلم التي لها بالتأكيد اثر في نزع السلاح والتنمية .

٣٢ - كما أسهمت الفاو في عدد ١٩٨٥ من "حولية الامم المتحدة لنزع السلاح" ، ومثلت في اجتماعات مراكز التنسيق واللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالمصلحة بين نزع السلاح والتنمية . وتسير الفاو على تقليد يقضي بإبلاغ هيئات ادارتها بالتطورات الرئيسية التي تطرأ في ميدان نزع السلاح .

دال - منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٣٣ - في خلال سنة ١٩٨٥ واصلت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) برنامجها المكثف لاجراء "بحوث في أسباب سباق التسلح ونتائجه وتهيئة الظروف المؤاتية للسلم" . ويدرس هذا البرنامج مشاكل التسلح ، وعلى الاخص بوصفه عقبة في طريق التنمية والتعاون الاقليمي والدولي ، كما يبرز بعض آثار سباق التسلح في مجالات التربية والعلم والتكنولوجيا والثقافة والاتصال والاعلام . ويهدف أيضا الى توسيع نطاق المعرفة حول ظروف نزع السلاح وحول المساهمة التي يمكن ان تقدمها اليونسكو ازاء تهيئة تلك الظروف ، مع إشارة خاصة الى نتائج الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة . وهي الدورة الاستثنائية الثانية المكرمة لنزع السلاح (١٩٨٣) .

٣٤ - وقد تقرر القيام بالدراسات التالية :

(١) الدكتور بيتر لوك (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : "الابعاد الاجتماعية والاقتصادية لمفهوم الامن من خلال نزع السلاح في اطار البلدان الاوروبية" (Dr. Peter Lock (FRG) : The Socio-Economic Dimensions of the Concept of Security through (Disarmament in the Context of European Countries

(ب) البروفسور رايمو فيرينين (فنلندا) : "نظريات الامن ونزع السلاح :
تقييم نقدي" () Prof. Raimo Väyrynen (Finland) : Theories of Security and
' (Disarmament : A Critical Apraisal

(ج) البروفسور أ . ننولي (نيجيريا) : "مغزى ونتائج مفهوم الامن من خلال
نزع السلاح في بلدان الجنوب الافريقي التي تواجه سياسة التسلح التي تتبعها جنوب
افريقيا" () Prof. O. Nnoli (Nigeria) : Significance and Consequences of the
Concept of Security through Disarmament in the Countries of Southern Africa
' (faced with the Armament Policy of South Africa

(د) البروفسور جون ساكن - فيرنانديس (المكسيك) : "تحليل مفهوم الامن من
خلال نزع السلاح في اطار بلدان امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي : دراسة
استقصائية للمؤلفات في هذا الموضوع" () Prof. John Saxe-Fernandez (Mexico) : The
Analysis of the Concept of Security through Disarmamnet in the Context of
' (Latin America and the Carribean countries : A Survey of the Literature

(هـ) البروفسور جيرى ديشينغار (الهند) : "المجتمع من خلال نزع السلاح
بوصفه احد عناصر النظام الاقتصادي الدولي الجديد" () Prof. Giri Deshingar (India):
Society through Disarmament as a Factor of the New International Economic
' (Order

(و) السفير اولو أدينيجي (نيجيريا) : "من مفهوم نزع السلاح العام
الكامل الى البرنامج الشامل لنزع السلاح" () Ambassador Olu Adeniji (Nigeria) :
"From the concept of General and Complete Disarmament to the Comprehensive
' (Programme of Disarmament

(ز) معهد الدولي لبحوث السلم ، اوسلو : "أثر مباق التسلح في مجالات
التربية والعلم والتكنولوجيا والثقافة والاتصال" () International Peace Research
Institute, Oslo (PRIO) : The Impact of the Arms Race on Education, Science
. (and Technology , Culture and Communication

٢٥ - وقد ظهرت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، طبعة سنة ١٩٨٣ من "حولية اليونسكو لدرامات السلم والمنازعات" . ولا يزال مجلد سنة ١٩٨٤ ، الذي يتناول نهج معالجة العنصرية والعرقية ونهج السلم ، قيد الطبع . أما مجلد سنة ١٩٨٥ (الذي سينشر هذا العام) فيعالج مواضيع ذات صلة بالحرب العالمية الثانية ويعتبر احدى المساهمات التي قدمت اليونسكو بمناسبة الذكرى السنوية الاربعين لانتهااء الحرب العالمية الثانية .

٢٦ - وتواصل اليونسكو تكريس جهودها لاعداد مواد تعليمية خاصة تتعلق بالتفاهم والتعاون والسلم على الصعيد الدولي ، وباحترام حقوق الانسان وحياته الاساسية ، وقد تدارسها المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالتربية من أجل التفاهم والتعاون والسلم على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الانسان والحريات الاساسية بغية تهيئة مناخ فكري مؤات لتعزيز الامن ونزع السلاح ، المعقود في مقر اليونسكو بباريس في نيسان/ابريل ١٩٨٣ . وفي هذا السياق تُعد اليونسكو منشورين اثنين للمعلمين : (١) "تدريس قضايا العالم المعاصر" ، و (ب) "مرجع المعلم بشأن التربية المتعلقة بنزع السلاح" . وفلا عن ذلك يعتبر نزع السلاح واحدا من موضوعات دراسة مشاكل العالم المعاصر التي يجريها عدد من المعاهد المشتركة في مشروع المدارس المنتسبة التابع لليونسكو . وهناك حاليا ٨٠٠ معهد يضمها المشروع في ٩٠ دولة عضوا .

٢٧ - وقد أجريت في عام ١٩٨٥ دراستان تتضمنان مقترحات محددة لتضمين البرامج الدراسية للجامعات ، على سبيل التجربة ، مواد تتعلق بالتربية من أجل السلم ونزع السلاح واحترام حقوق الانسان وحقوق الشعوب : (١) البروفسوران زدينيك سيكسا وشفاتوبلوك بيتراسيك (تشيكوسلوفاكيا) : "التربية الدولية في برامج التعليم العالي مع اشارة خاصة لمعاهد التعليم العالي التشيكوسلوفاكية" ، و (ب) البروفسور شيوتونيوس دوس سانتوس (البرازيل) : "تدريس السلم في الجامعات البرازيلية" .

٢٨ - وفي سنة ١٩٨٦ ، وتنفيذا للقرار ١٣ - ١ الذي اتخذته اليونسكو في مؤتمرها الثالث والعشرين ، ستباشر اليونسكو ، بالتعاون مع ادارة شؤون نزع السلاح ، ومعهد الامم لبحوث نزع السلاح ، أنشطة لتعزيز القدرات على البحث في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية وتبادل المعلومات ، والاتصالات على المستوى الجامعي وخلق الوعي بين الخبراء والمؤسسات المتخصصة في مجال نزع السلاح فيما يتعلق بجميع جوانب نزع السلاح . ويشمل هذا العمل تجميعا للأبحاث ودليلا مرجعيا للمعاهد وكذلك مسردا للدراسات المعدة .

٢٩ - وفيما يتعلق بالاجتماعات ، عقدت اليونسكو مؤتمرا غير رسمي في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ لوضع اطار مرجعي للتوسع في مشروع دولي للأبحاث بشأن العلاقة بين السلم ونزع السلاح والتنمية . وقد أتاح المؤتمر فرصة لتحليل الامثلة المتناقضة للنظريات المتعلقة بالسلم ونزع السلاح والتنمية ، وحدد أيضا مواضيع محددة للبحث .

٣٠ - وفي ١٩٨٤ أيضا نظمت اليونسكو مشاورة اقليمية في آسيا لدراسة سبل ادراج مواضيع تتعلق بالسلم ونزع السلاح واحترام حقوق الانسان وحقوق الشعوب في التعليم خارج المدرسة للاولاد واليافعين ، وكذلك للكبار .

٣١ - وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ عقدت اليونسكو ، بالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث السلم في أواملو ندوة دولية عن "التفسيرات المختلفة لاسباب ونتائج المنازعات" وستنشر الدراسات التي قدمت في هذا الاجتماع في طبعة سنة ١٩٨٦ من "حولية اليونسكو لدراسات السلم والمنازعات" .

٣٢ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ عقدت في اثينا باليونان مشاورة دولية لعلماء بارزين واختصاصيين في العلوم الاجتماعية والانسانية والتعليم العالي . ودرست المشاورة سبل تحسين العمل التربوي بما من شأنه تزويد الطلاب ، وعلى الاخص بحاشية المستقبل والطلاب الذين سيتولون مراكز المسؤولية ، بالمعرفة الضرورية بالمشاكل المتعلقة بالسلم واحترام حقوق الانسان وحقوق الشعوب ، وكذلك بأخطار الحرب النووية .

٣٣ - وقد منحت جائزة اليونسكو لعام ١٩٨٥ لتدريس السلم للجنرال ايندار جيت ريخي (الهند) ، ولمعهد جورج ايكرت للأبحاث الدولية المتعلقة بالكتب المدرسية (جمهورية المانيا الاتحادية) .

هـ - منظمة الصحة العالمية

٣٤ - أعادت جمعية الصحة العالمية التاسعة والثلاثون ، في قرارها ج ص ع ٣٩ - ١٩ ، تأكيد الصلة الوثيقة بين الصحة وتعزيز السلم والامن الدولي والانفراج ونزع السلاح ، وحثت فيه الدول الاعضاء على مواصلة جهودها لتحقيق هدف توفير الصحة للجميع ، بما في ذلك الحفاظ على السلم وتعزيزه ، وأن تسعى لوقف سباق التسلح ، ولاسيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية ، وللاستخدام الموارد التي يسفر ذلك عن تحريرها في تمويل البرامج الوطنية المتصلة بالصحة والعلوم الطبية .

٣٥ - وتواصل الأنشطة التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية والمتعلقة بقرار الجمعية العامة ١٥١/٣٩ هـ التركيز على تنفيذ قرار جمعية الصحة العالمية ج ص ع ٣٦ - ٣٨ الذي يوصي بأن تواصل منظمة الصحة العالمية العمل في جمع التقارير عن الأنشطة والدراسات الأخرى عن آثار الحرب النووية على الصحة والخدمات الصحية ، وتحليل هذه التقارير ونشرها بصورة دورية .

٣٦ - ونُشر في عام ١٩٨٤ تقرير عن "آثار الحرب النووية على الصحة والخدمات الصحية" ووزع على نطاق واسع على الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وعلى الأفراد . وتُعَد المجموعة الإدارية التابعة لمنظمة الصحة العالمية تقريراً ثانياً مستكملاً عن متابعة القرار ج ص ع ٣٦ - ٣٨ سوف يقدم في عام ١٩٨٧ الى جمعية الصحة العالمية الأربعين . وسوف يعالج هذا التقرير الثاني مواضيع مثل الاثار الطبيعية والمناخية والحيوية التي تخلقها الحرب النووية ، مع معالجة ادارة الكارثة ، والاثار الصحية في الاجلين المتوسط والطويل ، والجوانب النفسانية للحرب النووية ، وتعليم وتدريب الموظفين المحيين .

واو - منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

٣٧ - رغم أن أنشطة منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) غير موجهة بصورة محددة إزاء الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، فإنها ترتبط بها من خلال الصلة بين نزع السلاح والتنمية حسبما أكدها من جديد القرار ١٥١/٣٩ هـ . ويتجه برنامج اليونيدو صوب الاسراع في تصنيع بلدان العالم الثالث بفرض تعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية كهدف نهائي . وفي ضوء هذا ، يمكن اعتبار برنامج اليونيدو بأكمله مساهمة في التعاون والامن الدوليين .

ثالثاً - مساهمة المنظمات والبرامج الأخرى
الداخلية في منظومة الأمم المتحدة

ألف - مقر الأمم المتحدة

مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

٣٨ - يتولى مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي تقديم التوجيه والقيادة في توفير بيانات اقتصادية واجتماعية من أجل المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية . وأدلى المدير العام ببيان بهذا الشأن في اجتماع مراكز التنسيق . وفي سياق الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي ، اشترك المكتب في عمل فرقة العمل ذات الصلة . وساهم المكتب في تنسيق وتقديم تقارير بشأن موضوع مستوى ومقدار النفقات العسكرية وأشارها على الاقتصادات الوطنية والنظام الاقتصادي الدولي . وأعدت ، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ورقات محددة عن آثار النفقات العسكرية على النظام النقدي والتجاري الدولي . واتخذ مكتب المدير العام خطوات لضمان دراسة الآثار المترتبة على مستوى ومقدار النفقات العسكرية ، في التحليل الاقتصادي العالمي ، بصورة أشمل من أجل أن توفر مجموعات من البراهين الاقتصادية التي تؤكد الحاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح .

إدارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن

٣٩ - وفقاً لإعلان سنة ١٩٨٦ السنة الدولية للسلم ، جرى التخطيط في مختلف أنحاء العالم خلال كامل السنة لعقد مؤتمرات وندوات وحلقات دراسية ومهرجانات مخصصة لموضوع السلم ونزع السلاح . وقد عقد بعضها بالفعل وينتظر أن ينعقد عدد أكبر بكثير في الأشهر القادمة . وفيما يلي بعض من الأحداث الهامة في هذه السلسلة : (أ) "مهرجان فانكوفر للسلم وندوة السلم ونزع السلاح" ، (فانكوفر ، كندا) ؛ (ب) "المؤتمر الإقليمي للحملة العالمية لنزع السلاح" ، (تبيليسي (تفليس) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ؛ (ج) "الأمم المتحدة وصون السلم والأمن الدوليين" ، (نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية) ؛ (د) "البحث العلمي الفضائي : مثال للتعاون الدولي للأغراض السلمية" ، (دورة خاصة : تولوز ، فرنسا) ؛ (هـ) "الجوانب الاجتماعية للسلم والتسلح وحل المنازعات" ، (المؤتمر العالمي الحادي عشر لعلم الاجتماع ، نيودلهي ، الهند) ؛ (و) "المؤتمر الوطني المعني بالسلم ونزع السلاح" ، (كانبيرا ، استراليا) ؛ (ز) "تدابير بناء الثقة والأمن" ، (المؤتمر الدولي

للباحثين في موضوعات السلم : فيينا ، النمسا) ؛ (ج) "المؤتمر الدولي المعني بدبلوماسية منع نشوب الحرب في عالم متعدد الاطراف النووية" ، (هلسنكي ، فنلندا) ؛ (ط) "العمل من أجل نزع السلاح والامن وإقامة عالم يسوده السلم والحرية والتضامن" ، الاجتماع العالمي الثاني للمحاربين القدامى : فيينا ، النمسا) . ويوجد بين المشتركين منظمات غير حكومية ومجموعات تعنى بنزع السلاح وأفراد مهتمون .

٤٠ - ووفقا للولاية الممنوحة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، حسب الفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ١٦٣/٤٠ ، تعرض على اللجنة مسألة إيجاد السبل والوسائل للإبقاء على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية .

٤١ - وتقوم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بتركيز اهتمامها على مسألة تنفيذ قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) المتعلق بفرض حظر على توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا ، والقرار ٥٥٨ (١٩٨٤) المتعلق باستيراد الاسلحة والذخيرة بجميع أنواعها والمركبات العسكرية المنتجة في جنوب افريقيا ، وعلى عدة قرارات ذات صلة اتخذتها الجمعية العامة . وتراقب اللجنة الخاصة أيضا بقلق خطر تسليح جنوب افريقيا نوويا . وقد عقدت اللجنة عدة مؤتمرات وحلقات دراسية وأعدت دراسات عن الموضوعات المذكورة أعلاه .

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

٤٢ - إن فرع تحليل التنمية التابع لمكتب بحوث التنمية وتحليل سياساتها في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة مسؤول عن إعداد "التقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم" . ويقدم هذا التقرير الى لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة . وقد تضمن كل من تقرير عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٥ فصلا عن المسائل المتعلقة مباشرة بالحد من الاسلحة وبنزع السلاح . وكان الفصل الوارد في تقرير عام ١٩٨٢ معنونا "نزع السلاح والتنمية" ، والفصل الوارد في تقرير عام ١٩٨٥ معنونا "المنازعات والنزعة العسكرية" .

٤٣ - وقد قدمت لجنة التنمية الاجتماعية في استنتاجاتها لدورتها التاسعة والعشرين في عام ١٩٨٥ (E/1985/24 ؛ E/CN.5/1985/15) المبادئ التوجيهية للتقرير القادم عن الحالة الاجتماعية في العالم الذي سيجرى إعداده لعام ١٩٨٩ . وجاء في هذه المبادئ التوجيهية انه ينبغي للتقرير "أن يغطي أساليب التغلب على العقبات التي تعترض سبيل

التقدم الاجتماعي ، والعلاقة بين السلم والتنمية ، والحاجة الى نزع السلاح ، والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية الدولية الرئيسية" . وسيغطي تقرير عام ١٩٨٩ إذن هذه المسائل بتمعق .

٤٤ - وقد استخدمت تقرير عام ١٩٨٥ الاجهزة الاخرى التابعة للأمم المتحدة في مداولاتها ، نظرا الى أنه تضمن تحليلا تفصيليا لعدة قضايا . وتعطي عناوينه فكرة عن المواضيع التي شملها : المنازعات المسلحة منذ الحرب العالمية الثانية ، نوع المنازعات وطبيعتها ، الاهتمام المتزايد بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، مقترحات لإعادة تخصيص الموارد لاستخدامها في الأغراض المدنية والانمائية . ومن المتوقع أن يقدم تقرير عام ١٩٨٩ أيضا دراسة مفصلة لهذه القضايا وأن يساعد في إثارة المناقشة حول موضوع الحد من الأسلحة ونزع السلاح ومنع نشوب حرب .

٤٥ - وقد بادرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ومكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بإعداد مشروع ورقة للبند ٩ من جدول أعمال المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، وتواصل الادارة العمل عن كسب مع ادارة شؤون نزع السلاح لإعداد المؤتمر .

مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية

٤٦ - رغم أن طبيعة عمل مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية لا تمكنه من تقديم مساهمة هامة في قضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، فقد اضطلع ببعض البحوث الاولى عن دور الشركات عبر الوطنية في إنتاج الأسلحة وفي نقل التكنولوجيا العسكرية . وقد قدم تقرير عن نتائج هذه البحوث الاولى الى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها الثانية عشرة المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، في مرفق الوثيقة E/C.10/1986/12 .

٤٧ - وكما ورد في التقرير المقدم الى اللجنة في دورتها هذه (E/1986/27) ، فقد شددت بعض الوفود على أهمية البحث الذي قام به المركز فيما يتعلق بدور الشركات عبر الوطنية في الانتاج العسكري ونقل التكنولوجيا العسكرية . واعتبرت وفود أخرى على عمل المركز في هذا المجال ، قائلة إن الموضوع سياسي أساسا وليس من المواضيع التي تعتبر اللجنة مؤهلة لبحثها . وأشار المدير التنفيذي في رده على هذه الملاحظات الى أن اللجنة لم تتوصل الى توافق للآراء بشأن مواصلة العمل في هذا المجال .

إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية

٤٨ - لاتزال إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية مدركة جدا لأهمية المساهمة التي تقدمها الى نزع السلاح الكيانات العاملة من أجل التنمية في المنظومة .

٤٩ - ومما يوضح وعي الادارة بأثار سباق التسلح إفتقارها هي للموارد . وقد نفذت الادارة في عام ١٩٨٤ في عدد من البلدان النامية مشاريع بلغت قيمتها ١١١ مليون دولار ، وهو أقل مما ينبغي في ساعة واحدة على التسلح العالمي . ومن هذا القبيل أن الطلبات التي تقدمت بها بلدان نامية لإنجاز ١٢٠ مشروعا حيويا قدرت بـ ٦٠ مليون دولار ، أو ٠,٠٠٥ في المائة من النفقات السنوية العالمية على التسلح ، كان لابد أن تبقى بدون تنفيذ بسبب عدم وجود الاموال .

٥٠ - ومن الواضح أن تدابير مثل التحرك المحدود في اتجاه الحد من الأسلحة من جانب البلدان المتقدمة النمو والتنمية وتنفيذ نظام الأمن الدولي الجماعي الذي نادى به الفصل السابع من الميثاق ، هي تدابير قادرة في وقت واحد على تخفيف التوترات الدولية وعلى إتاحة أموال ذات شأن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . والتدابير التي تسمح للبلدان بالتحرك في اتجاه نزع السلاح هي تدابير قادرة على مساعدتها على تخفيف أعباء ديونها - وهذه من أكبر المشاكل التي تواجهها عدة بلدان نامية . وأخيرا فإن جهود التنمية المعجلة عن طريق الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات من شأنها التخفيف من التوترات التي يحدثها التفاوت وعدم المساواة الاقتصادية .

باء - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥١ - تقع أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالحد من الأسلحة ونزع السلاح في إطار موضوع سباق التسلح والبيئة . وتمثل أهداف البرنامج في هذا المجال فيما يلي :

(أ) تعزيز التعاون الدولي لوضع حد لسباق التسلح عن طريق الحصول على معرفة علمية بأثار سباق التسلح على البيئة ؛

(ب) تشجيع وضع حد لسباق التسلح بلغت انتباه الحكومات الى العواقب البيئية لنضوب الموارد الطبيعية واستخدامها استخداما غير حكيم .

٥٢ - وتستشهد أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمقررات مجلس الإدارة ٤/٩ المتعلق بالبيئة وسباق التسلح و ٥/٩ المتعلق بالمخلفات المادية للحروب و ٨/١٠ المتعلق بمشاكل مخلفات الحروب ، وأيضا بالقرار ١١١ (ياء) للدورة ذات الطابع الخاص والمقرر ١٣/١٠ . وقد بلغت هذه الأنشطة ذروتها في قرار الجمعية العامة ٢١٥/٣٧ الذي تضمن رجاء بإعداد دراسة وقائية حول مشكلة مخلفات الحروب ، وبخامة الالفام ، وبتقديم بيانات تحليلية لتحديد العواقب البيئية لهذه المشكلة ، ودراستها دراسة مفصلة وتقديرها في نهاية الامر .

٥٣ - وفي إطار هذا المشروع ، نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووزع أربعة منشورات . وقد نُشرت الكتب في إطار ترتيب تمويلي مشترك مع معهد استكهولم الدولي لبحوث السلم تحت العناوين التالية : "الموارد العالمية والنزاع الدولي : العوامل البيئية في السياسات والاجراءات الاستراتيجية" (١٩٨٦) ؛ "مبيدات الاعشاب في الحرب : العواقب الايكولوجية والبشرية الطويلة الاجل" (١٩٨٤) ؛ "الحرب البيئية : تقييم تقني وقانوني وسياسي" ؛ "المخلفات المتفجرة للحرب : تخفيف الاثار البيئية" (١٩٨٥) . وقد أعدت ملخصات للكتب المذكورة أعلاه في شكل صفح وقائية ونشرت كمساهمة في الحملة العالمية لنزع السلاح .

٥٤ - وفي موضوع سباق التسلح والبيئة أيضا ، أعد تقرير للأمين العام (A/39/383) عن مشاكل مخلفات الحروب للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . وقد أتيح تقرير الأمين العام لجميع الحكومات ، ووفرت الكتب لصانعي القرار وللجمهور العام عن طريق المكتبات التجارية . وقد وزعت حوالي ٩٠٠ نسخة مجانا على الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمكتبات وأجهزة الاعلام والمعاهد الأكاديمية ومعاهد البحوث . وينوي برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ينشر ، خلال فترة السنتين الجارية ، كتابا عن المعايير الثقافية فيما يتعلق بالحرب والبيئة . وسيجرى إعداد كتاب آخر معنون "العواقب البيئية لنزاع إقليمي : دراسة إفرادية عن النزاع بين ايران والعراق" .

جيم - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٥٥ - كانت مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في قضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ متصلة أساسا بالسنة الدولية للسلم والاعداد للمؤتمر الدولي المقترح المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية .

٥٦ - وقد قدمت أمانة الاونكتاد مساهمة خاصة في أعمال برنامج الاحتفال بالسنة وفي نشر المعلومات عن العواقب الاقتصادية والاجتماعية للتسلح ونزع السلاح . وقد نشرت عدة مقالات .

٥٧ - وقد أعدت أمانة الاونكتاد ثلاث وثائق كجزء من مساهمتها في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية : "الآثار المترتبة في التجارة العالمية وفي نظام الاتجار العالمي على ظاهرة التسلح" ، و "الآثار المترتبة في التقدم التكنولوجي على ظاهرة التسلح" ، و "نفقات التسلح والمشاكل النقدية الدولية" .

دال - برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٥٨ - بما أن نزع السلاح يعني تخفيض النفقات العسكرية ، فهو يعني إطلاق الأموال والمهارات البشرية والمواد التي يمكن تعبئتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد أشار مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، خلال الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة في حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، الى أن إطلاق الأموال والمهارات البشرية والمواد من خلال نزع السلاح لابد أن يزيد من الموارد المخصصة للمساعدة الانمائية المتعددة الاطراف ، واقترح لذلك (أ) القيام ، على أساس سنوي ، بإصدار دراسة عن الآثار الانمائية مرفقة بتقرير عن نفقات التسلح العالمي في تلك السنة وتقديمها الى الجمعية العامة ؛ (ب) استعمال آلية برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتخصيص وتنسيق المعونة المتعددة الاطراف وذلك لتوجيه الموارد المعاد توزيعها الى الأغراض الانمائية ؛ (ج) إنشاء "هيئات" مختلفة تابعة للأمم المتحدة يُلحق بها أفراد من ذوي المهارات التقنية المكتسبة أثناء أداء الخدمة العسكرية وتتاح لتلبية الحاجات الانمائية .

٥٩ - وقد ناقش تقرير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، الذي قدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين (A/39/229) ، مختلف الخيارات بشأن إنشاء صندوق دولي لنزع السلاح لأغراض التنمية .. ولاحظ التقرير أنه إن أنشئ هذا الصندوق وظلت موارده محدودة ، فإنه يستحسن ربطه ، على الأقل في المرحلة الاولى ، بمنظمة قائمة للمساعدة الانمائية . وفي هذا الصدد ، ذكر التقرير أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي يبدو أقدر المنظمات على إدارة مثل هذا الصندوق . وأعرب برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن رغبته في قبول هذه المسؤولية في حال اتخاذ الجمعية العامة قراراً بذلك .

٦٠ - كما تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع إدارة شؤون نزع السلاح في الإعداد للمؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية وقدم ورقة هي بمثابة مساهمته في الوثائق المعدة للمؤتمر .

هاء - صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية

٦١ - أعد صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية تقريراً يكون جزءاً من مساهمته في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية . ويؤكد التقرير ، المعنون "السكان والسلام والأمن ونزع السلاح" ، الصلة بين النمو السكاني وما يترتب عليه من كفاح من أجل الموارد على الصعيدين المحلي والدولي .

٦٢ - وتضمنت الدراسات الأخرى رسالة بعنوان "السكان والنزاع : أبعاد جديدة في ديناميكا السكان" تشير إلى أهمية وجود تفهم جيد للأسس الديمغرافية للنزاع ، من أجل وضع استراتيجيات صالحة ترمي إلى التقليل من احتمالات نشوب الحرب والحيلولة دون حصول المواقف العدائية . وهناك مجلد آخر بعنوان "نظرات متعددة الاتجاهات بشأن السكان والنزاع" هو نتيجة لمؤتمر عن السكان والنزاع عقد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بمبادرة من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية . ويقترح هذا المجلد أن يعطى للسكان دور أكثر أهمية في وضع السياسة الوطنية وتخطيطها .

٦٣ - وفي أيار/مايو ١٩٨٥ ، عقد صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية حلقة دراسية في لندن بشأن "السكان والتنمية والسلام" برعاية مشتركة مع معهد الدراسات الإنمائية التابع لجامعة ساسكس . وقد درست الحلقة الطرق التي يمكن فيها للعوامل السكانية أن تساعد في تحقيق السلم والمحافظة عليه ، كما اقترحت أنواع الأبحاث التي ينبغي للصندوق أن يدعمها لإمادة اللشام عن الصلات بين مختلف جوانب السكان والتنمية والسلام .

واو - معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

٦٤ - نشر معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) ثلاث دراسات عن منع وقوع حرب نووية . وهذه الدراسات ، التي كتبت من منظور كل من الأمم المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، تشكل ثلاثية يقصد منها توفير تغطية شاملة للمشاكل المتعلقة بمنع وقوع حرب نووية .

٦٥ - وسوف يستكمل اليونيتار ، خلال فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، مشروع أبحاث عن النهج الجديدة لتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح . . وسوف يدرس المشروع أسباب النقد الموجه لعملية التفاوض المتعددة الأطراف وسيستطلع الأفكار الموصلة إلى نهج إجرائية ومؤسسية وموضوعية جديدة يمكن وضعها في السنوات المقبلة .

٦٦ - ويقوم اليونيتار ، بالاشتراك مع جامعة كولومبيا ، بالتخطيط لعقد مؤتمر في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ بشأن "الأمم المتحدة وصون السلم والأمن الدوليين : نظرة إلى الماضي وإلى المستقبل" .

— — — — —